

دور الرقمنة في تبسيط إجراءات منح العقار الصناعي

The Role of Digitalization in Streamlining Industrial Property Granting Procedures

رضا بوعافية

Redha Bouafia

أحمد عباد*

Ahmed Abbad

جامعة برج بوعريش- الجزائر-

University of Bordj Bou Arréridj -Algeria-

مخبر العدالة السيبرانية

Laboratory of Cyber Justice

redha.bouafia@univ-bba.dz

ahmed.abbad@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2025/10/01

تاريخ القبول للنشر: 2025/09/13

تاريخ الاستلام: 2025/05/31

ملخص:

بالنظر إلى العناية البالغة التي توليها الدولة الجزائرية لموضوع الاستثمار، لكونه مصدر مهم من مصادر الدخل المختلفة، لذلك فإن مَسعى الدولة دائما ما يتوجّه إلى خلق آليات من شأنها تشجيع الاستثمار، ومن أبرزها مسألة تبسيط إجراءات الحصول على الأوعية العقارية الملائمة لتجسيد المشروع الاستثماري، ومن ثمّ الدخول في مرحلة الاستغلال.

ومن أجل تحقيق وتفعيل هاته الآليات لابد من الاعتماد على الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، ومن هاته الوسائل اعتماد نظام الرقمنة أي المعالجة الآلية للملفات المستثمرين، توفير الوقت وتقليص الإجراءات ما يساعد على توفير مناخ آمن للاستثمار، وبعث روح الثقة والطمأنينة للمستثمرين ما يعزز فرص نجاح وترقية الاستثمار في شتى المجالات.

كما تعتبر الرقمنة وسيلة للوصول إلى الاهداف المرجوة والمسطرة لتجسيد المشاريع الاستثمارية، كما أنّ لها دور في خلق انسيابية في الإجراءات التي يقوم بها المستثمر في الحصول على العقار الصناعي، ما من شأنه تحقيق أهداف الاستثمار والذي سيكون حتما صّمام أمان لمستقبل أفضل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ الرقمنة؛ العقار الصناعي؛ المنصة الرقمية للمستثمر.

Abstract:

Given the great attention that the Algerian state devotes to the issue of investment, as it is an important source of various forms of income, the state's efforts are always directed toward creating mechanisms that encourage

*المؤلف المراسل

investment. One of the most prominent of these mechanisms is the simplification of procedures for obtaining suitable land for the realization of investment projects, and consequently entering the exploitation phase.

In order to achieve and implement these mechanisms, it is essential to rely on effective means to do so. Among these means is the adoption of a digitization system—that is, the automated processing of investors' files—which saves time and reduces procedures, thus helping to create a secure environment for investment and instilling a sense of trust and reassurance among investors. This, in turn, enhances the chances of success and development of investment across various sectors.

Digitization is also considered a means of achieving the desired and planned goals for realizing investment projects. Moreover, it plays a role in facilitating the procedures investors go through to obtain industrial land, which contributes to achieving investment objectives and will undoubtedly be a safeguard for a better future.

key words: Investment - Digitalization - Industrial Real Estate - Digital Platform for Investors.

مقدمة:

بالنظر إلى أهمية الاستثمار في دعم الاقتصاد الوطني، كان من الضروري توفير حوافز فعالة لجذب المستثمرين، وذلك من خلال خلق بيئة مناسبة وتوفير كل الشروط التي تُمكن من تجسيد المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع.

غير أن هذه المشاريع قد تعرف في بعض الأحيان، تأخيرات كبيرة تعيق تنفيذها، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العراقيل والإشكالات التي قد تواجه المستثمر، والتي قد تتحول إلى عوائق حقيقية تدفع البعض إلى التراجع أو العزوف عن الاستثمار، الأمر الذي يُعيق تحقيق نتائج استثمارية ناجعة ومستدامة، ومن بين أبرز الإشكالات التي واجهت المستثمرين في السابق، البطء الملحوظ في معالجة ملفات الاستثمار، وبالأخص مسألة الحصول على العقار الصناعي لإستقطاب المشروع الإستثماري، إلى جانب تعقيد الإجراءات وتعدد مراحلها، والتي كانت في الغالب نتيجة لأساليب العمل التقليدية المعتمدة في دراسة تلك الملفات. هذا الوضع أدى إلى عزوف عدد كبير من المستثمرين وتخلّهم عن مشاريعهم المقترحة، ما شكّل عائقاً أمام تحقيق مناخ استثماري فعال.

ولتفادي هذه النتائج السلبية، كان من الضروري على الدولة أن تتجه نحو تحديث آليات معالجة طلبات المستثمرين، وهو ما تجسّد في القانون الجديد للاستثمار رقم 18/22، المؤرخ في 2022/07/24، والذي جاء بمجموعة من الأحكام والتدابير الحديثة تواكب التحولات والتطورات العالمية. ويُعدّ تبني النظام

الرقمي أبرز هذه التدابير، باعتباره وسيلة فعالة لترقية الاستثمار، لما له من دور محوري في تسريع الإجراءات وتوفير بيئة ملائمة تُسهّم في تعزيز مداخل الخزينة العمومية للدولة.

ومن هذا المنطلق يمكننا وضع إشكالية لموضوع ورقتنا البحثية على النحو التالي: كيف تُساهم الرقمنة في تبسيط إجراءات منح العقار الموجه للاستثمار؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية، نقترح خطة متكونة من مبحثين سوف نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الرقمنة وأهميتها في الخدمات الإدارية، وفي المبحث الثاني سنُعرّج إلى الآليات المتاحة لمعالجة طلبات منح العقار الصناعي، من خلال الأهمية التي تلعبها المنصة الرقمية للمستثمر في سبيل تشجيع الاستثمار، وسوف نعتمد من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، على اعتبار أنه الأنسب لذلك.

المبحث الأول:

مفهوم الرقمنة

يشهد العالم اليوم تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا أفرز فوارق ملحوظة بين الدول، لا سيما من حيث قدرتها على التكيف مع مستجدات العصر من خلال اعتماد التكنولوجيا كوسيلة لمواكبة التحولات المتسارعة. وقد أفرز هذا التطور مصطلحات جديدة أصبحت تشكل جزءًا من الخطاب الإداري الحديث، مثل الرقمنة، والإدارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والتحول الرقمي...إلخ، وقد أدت هذه المفاهيم إلى إحداث تغيير جذري في أنماط التسيير الإداري، من خلال اعتماد آليات حديثة تضمن تقديم الخدمات العمومية بكفاءة أعلى، وبأقل جهد وزمن ممكن، وعليه فإن مفهوم الرقمنة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ شكّل هذا الأخير نقطة التحول الأساسية في الانتقال من الأساليب التقليدية إلى اعتماد وسائل تكنولوجية متطورة في معالجة المعاملات وتسيير المرافق العامة.

وسوف نتطرق إلى الإطار المعرفي للرقمنة من خلال تعريفها، وأهميتها في تحسين الأداء الإداري، في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني إلى أهمية الرقمنة من خلال خصائصها، والاهداف المرجوة منها.

المطلب الأول: الإطار المعرفي للرقمنة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى بسط تعريف للرقمنة، قبل الإشارة إلى أهميتها في تفعيل الأداء الإداري الجيد في المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تُعرف الرقمنة بأنها: "عملية التغيير من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي، والمعروف أيضاً باسم التمكين الرقمي، بعبارة أخرى تأخذ الرقمنة عملية تناظرية وتُغيّرها إلى شكل رقمي دون أي تغييرات عينية مختلفة للعملية نفسها"، وهي أيضاً: "استخدام التكنولوجيا الرقمية لتغيير نماذج الأعمال للحصول على إيرادات وزيادة فرص خلق القيمة"¹. كما تُعرف أيضاً: "على أنها عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني"².

وانطلاقاً مما سبق بيانه من تعاريف لمفهوم الرقمنة، يمكن استخلاص تعريف شامل لها على النحو الآتي: "الرقمنة هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المعلومات والبيانات من شكلها التناظري (Analog) إلى صيغة رقمية (Digital)، بما يسمح للأجهزة الإلكترونية بمعالجتها وتخزينها والتعامل معها بكفاءة عالية".

وبموجب هذه العملية، تُحوّل مختلف المحتويات مثل النصوص والصور، الوثائق، والتسجيلات، من صيغها التقليدية، كالمستندات الورقية أو الأشرطة المغناطيسية، إلى ملفات رقمية قابلة للحفظ على وسائط إلكترونية متنوعة، مثل أجهزة الحواسيب (Computers)، وألأقراص الصلبة (Hard drives) أو عبر أنظمة التخزين السحابي ومشاركتها عبر الإنترنت، مما يتيح سهولة الوصول إليها واستعمالها في مختلف التطبيقات الإدارية والخدمية.

الفرع الثاني: أهمية الرقمنة

يمكن القول بأن أهمية الرقمنة تكمن أساساً في تفعيل ما يسمى بالإدارة الإلكترونية، على أساس دورها في تبسيط الحياة المجتمعية، بتكوين مجتمع يقوم على مبادئ الشفافية والنزاهة، ومن أبرز العناصر التي يمكن إبرازها والتي تساهم الرقمنة في تحسين أدائها، ما يلي:

أولاً- تحسين أداء المرفق الإداري من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيلها: حيث تُعدّ الرقمنة أداة فعّالة في رفع كفاءة الأداء الإداري، إذ تتيح حفظ المعلومات بطرق أكثر كفاءة وأماناً، مع القدرة على استرجاعها بسرعة ودقة، ولا تقتصر هذه العملية على مجرد تخزين البيانات بصيغة رقمية، بل تمتد لتشمل تعديلها ومعالجتها باستخدام تقنيات متقدمة، ومن خلال الرقمنة، تتحسن إمكانية الوصول إلى المعلومات؛ فبدلاً من البحث اليدوي في قاعات الأرشيف، يمكن الوصول إلى الوثائق إلكترونياً واسترجاعها في

غضون ثوانٍ، كما يمكن أن تساهم هذه العملية في تقليص الحاجة إلى المساحات المادية اللازمة لحفظ الملفات، حيث تُستبدل الرفوف والوثائق الورقية بمساحات تخزين رقمية مضغوطة وأكثر كفاءة، ما قد يساهم في الحد من الإجراءات التقليدية ومحاربة كل المظاهر السلبية التي تعيق عمل تطوير الإدارة.

ثانياً- تمكين المتعاملين من الوصول إلى البيانات الخاصة بمعاملاتهم بأقل جهد ووقت: بحيث يُسهّم اعتماد آلية الرقمنة في تسهيل وصول المتعاملين إلى البيانات المرتبطة بمعاملاتهم، دون الحاجة إلى بذل جهد كبير أو إهدار الوقت. فالرقمنة تختصر المسافات وتلغي الحواجز الجغرافية، إذ تتيح للمواطنين تنفيذ معاملاتهم إلكترونياً من أي مكان، دون عناء التنقل إلى مقرات الإدارة، وبذلك تسهم هذه الآلية في ترشيد استخدام الوقت، الذي غالباً ما يُهدر في الإجراءات التقليدية، وتُتيح توجيه هذا الوقت نحو تطوير وتحسين جودة الخدمات الإدارية. فالرقمنة لا تُعد مجرد وسيلة تقنية، بل هي أداة استراتيجية لتحديث الإدارة وتعزيز فعاليتها في خدمة المواطنين.³

ثالثاً- تعزيز العدالة والمساواة بين المتعاملين: فالرقمنة تُساهم بشكل فعال في ترسيخ مقومات العدالة والمساواة بين جميع المتعاملين، من خلال توحيد الإجراءات وتعميم الوصول إلى الخدمات بشكل منصف. إذ تُحد من التدخلات الشخصية والعوامل البشرية التي قد تؤدي إلى التمييز أو المحاباة، مما يُعزز الثقة والاطمئنان في نفوس المواطنين، كما تُمكن الرقمنة من تتبع مسار المعاملات بشفافية، وتُتيح لكل متعامل نفس الفرص في الوصول إلى الخدمة، بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو حالته الاجتماعية، وهو ما يُسهم في بناء إدارة عادلة وشفافة قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص.

رابعا- القضاء على مظاهر البيروقراطية وتحسين فعالية العمل الإداري: تُساهم الرقمنة بشكل كبير في الحد من مظاهر البيروقراطية التي طالما أعاقَت فعالية الإدارة وأثقلت كاهل المتعاملين، بفضل الأنظمة المعلوماتية والمنصات الرقمية، أصبح بالإمكان تنفيذ الإجراءات بشكل أوتوماتيكي، وفق مسارات واضحة ومحددة، دون الحاجة إلى المرور بسلسلة طويلة من المكاتب والموظفين، وتُسهم هذه الأنظمة في تسريع سير المعاملات، وتقليل الأخطاء البشرية، وتوفير بيئة عمل أكثر تنظيماً وكفاءة، مما يؤدي إلى رفع جودة الخدمات المقدّمة وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العمومية.

خامساً- تعزيز أمن البيانات وحمايتها: تُتيح الرقمنة، بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة من أدوات وتقنيات، حماية فعّالة للبيانات والمعلومات الحساسة التي تتضمنها المنصات الرقمية. فالمعطيات المتبادلة عبر هذه الأنظمة، والتي غالباً ما تكون ذات طابع شخصي أو إداري بالغ الأهمية، تخضع لآليات تأمين متطورة مثل التشفير، والمصادقة متعددة العوامل، كما تسهم هذه الإجراءات في منع الوصول غير المصرح به، وضمان سرية المعلومات وسلامتها، مما يعزز الثقة في الخدمات الرقمية ويُطمئن المتعاملين على أمن

بياناتهم. وعليه، فإن الرقمنة لا تقتصر على تسهيل الوصول إلى المعلومة، بل تضمن أيضًا حفظها وحمايتها من المخاطر الإلكترونية.⁴

سادسًا- الرقمنة كآلية لحوكمة العقار الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار: وفي مجال منح العقار الصناعي، الذي يُمثّل محور ورقتنا البحثية، أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية للحفاظ على ما تبقى من حافظة العقار الصناعي الموجه للاستثمار، من خلال فرض الشفافية في آليات منحه وتسييره. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر، التي نصّ عليها قانون الاستثمار رقم 18/22 المؤرخ في 2022/07/24،⁵ والتي تهدف إلى تسهيل الإجراءات، وضمان تتبع الملفات ومراقبة توزيع العقارات الصناعية بعدالة وفعالية.

المطلب الثاني: مميزات الرقمنة

أضحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا مفرّ، في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها العولمة، وتكمن أهميتها في قدرتها على تحسين جودة الخدمات الإدارية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، لذلك نرى أنّه من الضروري التطرق إلى مزايا الرقمنة، ومن ثمّ الأهداف التي ترمي إليها.

الفرع الأول: مزايا الرقمنة

أولًا- التفاعل بين الفكر البشري والتكنولوجيا في خدمة الإدارة وتطوير المعرفة: حيث تؤدي الرقمنة، من خلال تقنيات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، دورًا تفاعليًا بين الفكر البشري والآلة، مما يُسهم بشكل كبير في تطور المعرفة وتحسين أداء المؤسسات. فالتفاعل القائم بين الباحث أو المتعامل والنظام الرقمي يُحوّل العملية الإدارية من نمطها التقليدي إلى نمط ذكي قائم على التحليل والتفاعل الآني، وهو ما يُعزز من فرص تكوين المستخدمين وتأهيلهم للتحكم في مختلف العمليات، سواء على مستوى الإنتاج أو في فعالية الأداء الإداري، فعلى سبيل المثال، لا يعتبر تسيير منصة رقمية للمستثمر بمعزل عن العقل البشري، بل يتطلب تدخلًا بشريًا في تصميم البرمجيات، وإعداد قواعد البيانات، وتحديد المسارات الإجرائية التي سيمر بها المتعامل، لكن وبمجرد إدماج هذه الإجراءات في النظام الرقمي، يتم تقليص الحاجة إلى العلاقة المباشرة بين الموظف الإداري والمستثمر، ما يُخفف من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات، ويُسهم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية والعدالة.⁶

ثانيا- العمل على اختصار الزمان والمكان: من أبرز خصائص الرقمنة قدرتها على تجاوز القيود الزمانية والمكانية التي تفرضها الإدارة التقليدية، حيث تُمكن من استيعاب كميات هائلة من المعلومات المخزنة، مع إمكانية الوصول إليها بسرعة وسهولة، ودون الحاجة إلى التواجد المادي داخل الإدارات، فالإدارة الإلكترونية لا تعترف بمكان محدد أو توقيت معين، بل تتيح للمتعاملين تنفيذ إجراءاتهم من أي موقع وفي أي وقت، ما يُسهّم في تقليص آجال المعاملات مقارنة بالأنظمة الورقية التقليدية. إضافة إلى ذلك، فإن الرقمنة تتيح التعامل مع عدد كبير من المتعاملين في وقت واحد، إذ يكفي الولوج إلى المنصة الرقمية عبر الرابط الإلكتروني، دون الحاجة إلى الانتظار في الطوابير أو التنقل بين المكاتب، وهو ما يعزز الكفاءة، ويقلل من الضغط على الهياكل الإدارية، لذلك حرص المشرع على توفير هذه المنصة للمستثمرين حتى يُمكنهم من الولوج إليها دون عناء التنقل إلى الإدارة تبسيطا لهم من أجل الحصول على المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار.

ثالثا- تحسين الكفاءة والأداء: من خلال تطوير القدرات والإمكانيات، ما يؤدي إلى التقليل من النفقات، وتقديم خدمات ذات سرعة ومرونة، وبالتالي فإن تحسين مستوى الخدمات وتخفيض التكاليف يستوجب العمل على توفير كل الوسائل المادية والتقنية اللازمة التي تتطلبها عملية الرقمنة، فمن خلال المنصة الرقمية للمستثمر يمكن للمستثمر معرفة الوفرة العقارية المتاحة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية، ومزايا تلك الأوعية العقارية من حيث الموقع والمساحة، دون عناء التنقل إلى عين المكان.

رابعا- تغيير نماذج العمل وتحديث الذهنيات: من أبرز خصائص الرقمنة أنها لا تقتصر على تحديث الوسائل والتقنيات، بل تمتد لتشمل تغيير نماذج العمل التقليدية المعتمدة، وفرض أنظمة جديدة أكثر تطورًا ومرونة. فاعتماد الرقمنة يتطلب تجاوز الذهنيات الإدارية القديمة، والتحول نحو فكر تنظيمي متجدد يُواكب التغيرات التكنولوجية، ويستثمر في الإمكانيات التي تتيحها الأنظمة الرقمية، هذا التحول لا يُعزز فقط كفاءة الأداء، بل يُسهّم أيضًا في بعث روح المرونة داخل المؤسسات، وتطوير القدرة على التنبؤ واتخاذ القرار بالاعتماد على البيانات والمعطيات الآنية، بدلًا من الإجراءات الروتينية أو التقديرات الشخصية. وهكذا تُصبح الرقمنة قوة محركة نحو إدارة أكثر عقلانية وتكيفًا مع المتغيرات.⁷

الفرع الثاني: الأهداف التي ترمي إليها الرقمنة

يُمكن للرقمنة أن تحقق أهدافا كثيرة، وغايات مهمة، بالنسبة للإدارة وكذا المتعاملين، ومن أبرزها

:

أولا- حفظ وصيانة المجموعات ضد التلف والكوارث والفقد، لما يتّبع به نظام الرقمنة من وسائل إلكترونية متطورة مساعدة لذلك،⁸ بحيث يمكن للرقمنة أن تساهم بشكل كبير في إلغاء الأرشيف الورقي،

واستبداله بالأرشيف الرقمي " الأرشفة الإلكترونية " مع ما يحمله من ليونة وسهولة في التعامل مع الوثائق والقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت مع الاستفادة منها في أي وقت.⁹

ثانيا- يمكن توظيف وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرقمنة، من أجل دعم ثقافة تكنولوجية إيجابية لدى كافة المتعاملين لاستغلالها في مجال تطوير الإدارة،¹⁰ وكذا زيادة الكفاءات وفعالية العمليات الإدارية من خلال تقليل الجهد.

ثالثا- تسهل عملية وصول العديد من المتعاملين إلى الحصول على المعلومات وإمكانية مشاركتها في الوقت ذاته، وبالتالي فالرقمنة يمكنها أن تستوعب الزيادة المتنامية في أعداد الأشخاص وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم نشر وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت ذاته.¹¹

رابعا- يمكن للرقمنة أن تؤدي إلى القضاء على العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة (ممثل الإدارة والمستثمر مثلا) أو التخفيف منه إلى أقل حد ما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في الإدارة ومنه القضاء على عناصر المحسوبية.¹²

خامسا- يمكن أن تؤدي الرقمنة في مجال الإستثمار الصناعي إلى تحقيق مستويات أفضل للإنتاج والمحافظة على الموارد في نفس الوقت، بحيث يمكن للمستثمر في المجال الصناعي مثلا أن يستفيد من الرقمنة من أجل الوصول إلى البيانات تتعلق بالعقار موضوع الإستثمار، وتمكينه من الحصول على بعض الخرائط التي تبين مدى أهمية موقع العقار، بالمقارنة مع المرافق العامة المتواجدة بالمنطقة.¹³

المبحث الثاني:

المنصة الرقمية للمستثمر كأداة مستحدثة لمنح العقار الصناعي

بعدما تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى مفهوم الرقمنة من خلال حديثنا عن أهم مزايا وخصائصها باعتبارها منهجا إعمدته الدولة في مساهمة العديد من الإجراءات والتي تخص القطاعات المختلفة ومن بينها قطاع الإستثمار، حيث عادة ما تلعب المنصات الرقمية دورًا فعالًا في تبسيط الإجراءات على مستوى تلك القطاعات، من خلال توفير بيئة إلكترونية متكاملة تمكن المتعامل من متابعة طلباته وإنجاز معاملاته بسهولة ويسر وذلك بعيدًا عن التعقيدات والبيروقراطية التقليدية، ومن هذا المنطلق فإن المنصة الرقمية للمستثمر تضمن توفير معايير الشفافية والعدالة في منح العقارات ذات الطبيعة الصناعية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم تحسين مناخ الإستثمار الصناعي في البلاد.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهمية استخدام المنصة الرقمية للمستثمر كإحدى الآليات الحديثة والمستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22، خاصة فيما يتعلق بتسهيل وتسريع الإجراءات التي يقوم بها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي الموجه للاستثمار، وقبل ذلك نتطرق إلى تعريف المنصة الرقمية، والخصائص المكوّنة لها.

المطلب الأول: مفهوم المنصة الرقمية

إن التطورات المتسارعة في عالم تكنولوجيا الإتصال أدت إلى وجوب التفكير في تطوير آليات الأداء الإداري، كونه يساهم فعليا في تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين، وبما أن موضوع ورقتنا البحثية حول أهمية ودور الرقمنة في تحسين آليات منح العقار الموجه للاستثمار، فلا بد من التطرق إلى مفهوم المنصة الرقمية، من خلال تعريفها وكذا عناصرها المتدخلة في تحسين مناخ الاستثمار.

الفرع الأول: تعريف المنصة الرقمية

لا يمكننا التطرق إلى تعريف المنصات الرقمية، من دون الإشارة إلى الحديث عن الإدارة الإلكترونية، على اعتبار أنها الإطار الحاضن لعملية الرقمنة.

ومن بين التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية، نجد تعريف للأستاذ عبد الفتاح بيومي حجازي يُعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: "تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الإتصال الحديثة كالإنترنت بهدف توصيل الخدمات للمواطن أو العميل أوزيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفاعلية عاليتين".¹⁴

ولقد أحدثت الثورة التكنولوجية مؤخرا تحولاً بارزاً في جميع المجالات الاقتصادية، نتيجة التشابك الوثيق بين وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت من جهة والإدارة الإلكترونية من جهة ثانية، ومن بين وسائل رقمنة الإدارة إستحداث ما يسمى بالمنصات الرقمية كطريقة جديدة لتنظيم الإجراءات الإدارية في شتى المجالات ومن بينها قطاع الإستثمار.

وُعرفت المنصات الرقمية على أنها " المكان الذي يجتمع فيه أصحاب المصلحة المختلفة بموجب قواعد إشتباك محددة بموضوع، من أجل تبادل الأفكار والسلع والخدمات وأي شيء آخر يُمكن تبادله بين شخص وآخر، أو أجهزة الكمبيوتر أو الآلات والأجهزة التي تعمل بالنيابة عن البشر".¹⁵

كما تُعرف بأنها "نوع من الرابطة ونظام تحكمه مجموعة من القوانين والعمليات، واستخدامه مفتوح للجميع لذلك يكون الانتشار ويُشجع جو التشبيك الإيجابي بين الأعضاء والمستخدمين للمنصة بهذا يكون الانتشار فيه أوسع وأسرع".¹⁶

ويمكن تعريفها أيضا بأنها أرضيات عن بعد، قائمة على تكنولوجيات الويب وتتكون من عرض تقني وتجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير التفاعلية والتي يمكن بثها أو توفيرها على الخط، كما يمكن أن تخضع إما للدفع أو تكون مجانية، والوصول إليها إما محدود أو غير محدود، ويعتمد هذا العرض على تطوير مجتمع من المستخدمين.¹⁷

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن المنصة الرقمية هي ذلك النظام الذي يتيح وسائل وأدوات بسيطة ومألوفة وتكون ذات جودة عالية الاستخدام ومن شأن ذلك أن يتيح الوصول إليها بكل يسر في حالات مختلفة.

الفرع الثاني: عناصر الرقمنة المتدخلّة في تحسين مناخ الإستثمار

لو أسقطنا مجال الرقمنة على قطاع الإستثمار، سوف ندرك أن الهدف الأسمى من إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر هو حوكمة قطاع الإستثمار بصفة عامة، لأن مزايا المنصات الرقمية تكمن أساسا في محاولة القضاء على البيروقراطية الإدارية، وسوء التسيير والمحاباة والمحسوبية وغيرها من التصرفات التي قد تعيق تطوير قطاع الاستثمار.

وفي هذا الإطار فإن مسألة رقمنة إجراءات الحصول على مزايا الإستثمار وخاصة في القطاع الصناعي والذي يعتبر القطاع الأكثر أهمية بالنسبة للدولة، تُعدّ من الأهمية لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، كما من شأن رقمنة تلك الإجراءات أن تساهم في الحصول على حلول آتية لجميع الإشكالات التي إشتكى منها المستثمرون سابقا بالعمل على تذليل الصعاب والعراقيل التي تقف حجر عثرة أمامهم.¹⁸ وحتى تتمكن الإدارة من مسايرة عمليات الرقمنة كان لا بد من إعتقاد عناصر تدخل إنجاح العملية، وعلى رأسها بدون شك المورد البشري كأساس بناء لعملية الرقمنة، وإعتبارها عملية تقنية بحتة في الأصل كان لا بد على الإدارات والهيئات مسايرة التطور الحاصل وذلك بتركيز العمل المتوازي لجميع العناصر الأساسية المكونة لعملية الرقمنة.

ومن أبرز الوسائل المساعدة في تطوير عملية الرقمنة في مجال ترقية الإستثمار في القطاع الصناعي بإعتباره موضوع ورقنتنا البحثية، فإنه يمكن إختصار تلك عناصر في ما يلي.¹⁹

أولا ضرورة توفير المعدات اللازمة لتأطير العملية، ونشير هنا بضرورة التركيز على توفير الحلول العاجلة لمشاكل الإختراق الإلكتروني والقرصنة من خلال توفير الحماية الإلكترونية للأجهزة للحفاظ على معطيات المستثمرين.²⁰

ثانياً من المهم أيضاً الإشارة إلى التأطير البشري للعلمية والذي يسهر على سيورة العمل الاداري من تكوين وتأطير، لأن المورد البشري يُعتبر من عناصر الإدارة الإلكترونية، ومنه فمن المهم الاعتماد على موظفين ذوو كفاءة وإختصاص.

ثالثاً - ضرورة توفير المناخ الأمثل للعمل بين المصالح المعنية لتحسين الأداء، والعمل بروح المجموعة، ولن يكون ذلك إلا من خلال توفير الاعتمادات المالية لتغطية التجهيز المادي والبشري للعملية.

رابعاً - الإستعانة بذوو الخبرة في مجال النشاط الصناعي ما من شأنه أن يساعد على توفير كل المعلومات المتعلقة بالعقار الموجه للإستثمار الصناعي على المنصة الرقمية، كمعلومات عن أهمية الموقع، ومدى وفرة الشبكات اللازمة، وكل العوامل المساعدة في تحسين الإنتاج.

المطلب الثاني: آلية منح العقار الصناعي في منظور قانون الاستثمار رقم 18/22

من أجل تشجيع الاستثمار، وترقيته في المجالات المختلفة لابد من البحث لإيجاد الآليات التي من شأنها أن تمنح معايير النزاهة والشفافية وبعث المرونة في إجراءات منح الأوعية العقارية الموجهة للاستثمار، ومن بين تلك الآليات المُستحدثة بموجب قانون الاستثمار رقم 18/22 المؤرخ في 2022/07/24، ما يُسمى "بالمنصة الرقمية للمستثمر"، حيث نصت المادة 23فقرة 01، من ذات القانون على ما يلي: "تُنشأ منصة رقمية للمستثمر يُسند تسييرها إلى الوكالة تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار، وكذا الاجراءات ذات الصلة"،²¹ حيث تتيح المنصة للمستثمر الإحاطة علماً بكل المعلومات المتعلقة بوفرة العقار الصناعي، وكذا القيام بإجراءات الحصول عليه لتجسيد المشروع الاستثماري، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دور هذه المنصة في الحصول على العقار الصناعي من خلال الفرع الأول، ثم الفرع الثاني نتناول فيه الآثار المترتبة على استخدام المنصة الرقمية للمستثمر.

الفرع الأول: دور المنصة الرقمية للمستثمر في الحصول على العقار الصناعي

جدير بالذكر، كما سبق التطرق إليه، أن القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار²² قد جاء بجملة من المستجدات الهامة، من أبرزها ما نصّت عليه المادة 06 الفقرة 03، والتي تُعد سابقة في التشريع الجزائري، حيث تم بموجبها استحداث "المنصة الرقمية للمستثمر" كآلية جديدة لمنح العقار الصناعي في إطار الاستثمار، وتهدف هذه المنصة إلى تمكين المستثمر من الوصول إلى كافة المعلومات الضرورية

المتعلقة بفرض الاستثمار، وفي مقدمتها كيفية الحصول على العقار المناسب لتجسيد المشروع الاستثماري، مما يعزز الشفافية ويسهل الإجراءات الإدارية.

وفي هذا السياق، سنتناول أولاً آليات معالجة طلبات المستثمرين المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي، لننتقل بعدها إلى بيان الدور المحوري الذي تلعبه المنصة الرقمية في تبسيط وتسهيل هذه الإجراءات، بما يتماشى مع متطلبات العصر ومتطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

أولاً: آليات معالجة طلب الحصول على العقار الصناعي عبر المنصة الرقمية للمستثمر

تُعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة محورية في تحسين الأداء الخدماتي المتعلق بمجال الاستثمار، كما أشرنا سابقاً، إذ تهدف بالأساس إلى إزالة العقبات الإدارية والتقنية التي قد يواجهها المستثمر خلال مختلف مراحل تجسيد مشروعه. وقد أُسندت مهمة تسيير هذه المنصة إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار،²³ وذلك في إطار تفعيل الرقمنة في ميدان الاستثمار، وتبسيط الإجراءات المرتبطة بمنح العقار الصناعي،²⁴ باعتبار هذه الوكالة الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بمنح هذا النوع من العقار.

وقد تم التطرق إلى ضرورة اعتماد المنصة الرقمية للمستثمر بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 487/23 المؤرخ في 2023/12/28، الذي يحدد شروط وكيفية منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، وينص هذا المرسوم لاسيما في مادته السادسة، على أن المستثمر الراغب في الحصول على العقار الصناعي مُلزم بإيداع طلبه عبر المنصة الرقمية، التي تُدار من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وفق الكيفيات المحددة قانوناً،²⁵ ويمكن للمستثمر من خلال المنصة الرقمية للمستثمر الاطلاع على مختلف المعطيات المتعلقة بالوفرة العقارية،²⁶ من خلال خريطة تفاعلية تُبين مواقع الأوعية العقارية المتاحة، وطبيعة النشاطات الممكن إنجازها، والمساحات، ومدى قرب المواقع من المرافق العامة، وغيرها من المعلومات، مما يمنح المستثمر حرية اختيار الموقع الأنسب لمشروعه الاستثماري.

أما عن آليات منح العقار الصناعي عبر المنصة الرقمية وفقاً لما ذكرته المادة السادسة من المرسوم التنفيذي السالف ذكره، فيما يلي:

01- إيداع الطلبات إلكترونياً: حيث يقوم المستثمر بإنشاء حساب خاص على المنصة، ويُحمّل كافة الوثائق المطلوبة.²⁷

02- التحقق من ملئ الخانات المتعلقة بمشروعه الاستثماري، (طبيعة النشاط، وصف العقار الصناعي موضوع الترخيص، الكلفة التقديرية للمشروع،).

03- المعالجة الأولية الآلية للمعلومات التي قام المستثمر بإدخالها، والتي تسمح له بمعرفة ما إذا تم قبول مشروعه أم لا.

04- بعد قبول المشروع تتم معالجة طلب الحصول على العقار الصناعي بصورة رقمية عن طريق تقييم شبكة المشاريع المرفقة نموذجها بالملحق الأول بالمرسوم التنفيذي رقم 487/23.²⁸

05- إشعار المستثمر بالقرار بحيث يتم إعلام المستثمر بنتيجة المعالجة (القبول أو الرفض المعلن) عبر حسابه الشخصي في المنصة،²⁹ ويكون بناء على أفضل نتيجة حسب شبكة التقييم.

إنّ هذه الآليات تسعى إلى القضاء على العوائق التقليدية التي كانت تعترض المستثمرين، وتضمن استخداماً عقلانياً وشفافاً للعقار الصناعي، مع الحفاظ على مبدأ المنافسة الزهية وتكافؤ الفرص، فالرقمنة تضع كل الأطراف في حالة المسؤولية الآتية وتسهّل عملية المراقبة والكشف عن مواضع الخلل ومحاولة إصلاح كل الإشكالات العالقة، كما تشكّل أيضاً وصيلة للتخلّص من ظاهرة التسلسل والسيطرة في معالجة الملفات المتعلقة بالاستثمار، كما تُساهم هذه المنصة في تسريع عملية منح العقار الصناعي، من خلال الابتعاد عن الإجراءات الروتينية التقليدية، وتبني مسار إلكتروني يضمن معالجة الطلبات في وقت وجيز، مما يُعزز جاذبية مناخ الاستثمار.³⁰

ومن هذا المنطلق، تُعتبر المنصة الرقمية وسيلة إرشاد ومرافقة للمستثمر، ابتداء من مرحلة تقديم الطلب، ومروراً بجميع المراحل الإدارية، وصولاً إلى إصدار مقرر الامتياز الذي يُحوّله الاستفادة من العقار الصناعي والبدء في مرحلة الاستغلال الفعلي، علاوة على ذلك، تسمح المنصة الرقمية للمستثمر بمتابعة مراحل معالجة طلبه بشكل فوري، بما يضمن الشفافية واحترام الآجال القانونية، حيث حدد المشرّع الجزائري مدة معالجة طلبات الحصول على العقار الصناعي عبر المنصة بخمسة عشر (15) يوماً، تحتسب من تاريخ انتهاء أجل النشر.³¹

كما تمكّن المنصة من تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بالعملية الاستثمارية بشكل فوري، الأمر الذي يُقلل من التأخير الإداري ويُسرّع اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح العقار.

ثانيا: أهمية المنصة الرقمية للمستثمر في تيسير إجراءات منح العقار الصناعي

وهنا تبرز بوضوح أهمية المنصة الرقمية للمستثمر، باعتبارها أداة حيوية في معالجة عدد من الإشكالات والعوائق التي كانت تواجه المستثمرين في السابق، والتي كانت تعرقل جهودهم في الحصول على الوعاء العقاري الصناعي، ومن أبرز هذه العوائق التي تُسهم المنصة في القضاء عليها، يمكن أن نوجزها ما يلي:

01- إن من دواعي إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر هو وضع كل المعلومات المتعلقة بالعقار الصناعي تحت تصرف المستثمر، من أجل التعرف على أصناف العقارات المتوفرة لغرض الاستثمار، ما من شأنه أن يمنح نظرة شاملة حول طبيعة العقارات المتاحة من حيث المساحة والموقع، وهو بذلك تجسيد لتقريب الإدارة من المستثمر في القطاع الصناعي.³²

02- تكمن أهمية المنصة الرقمية للمستثمر كذلك في إزالة كل التعقيدات الإدارية المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي، والتي كانت سائدة قبل استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، حيث كان يُعاني من صعوبة القيام بالإجراءات الادارية بما يستهلك الوقت والجهد ورتبًا في العديد من الاحيان يُحرم من الحصول على العقار الصناعي لأسباب غير مُقنعة، ولعلّ مردُّ ذلك غالبا في تعدد الهيئات المتعلقة بمنح العقار الصناعي.

03- تبرز أهمية المنصة الرقمية للمستثمر كذلك في إزالة كل مظاهر المحاباة والبيروقراطية الادارية التي كانت تُعشّش في الادارات، حيث أنه وفي كثير من الحالات يمتنع بعض المستثمرين بإمكانيات إستثنائية دون غيرهم ما يؤدي إلى عدم اتاحة فرص العدالة والمساواة في الحصول على العقار الصناعي.

04- إن إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر يتيح له الحصول على المعلومات الكافية حول طبيعة العقارات المتاحة للاستثمار، وبذلك تعمل المنصة على إزالة كل وسائل النفوذ والعلاقات الخاصة للاستحواذ على فرص الاستثمار، ما يمنح فرص الاستثمار على قدم المساواة بين الجميع.

ومن ذلك كذلك يتعين الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه المنصة الرقمية في مجال القطاع الصناعي بالنسبة للمستثمر، حيث تُجسّد المنصة الرقمية ذلك التواصل بين المستثمر في المجال الصناعي والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار من خلال السماح له بمتابعة سير معالجة ملفه عن بعد.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على استحداث المنصة الرقمية للمستثمر

ومن المهم الإشارة إلى رقمنة قطاع الإستثمار بصفة عامة كان له الأثر الكبير على كل القطاعات مما ينعكس إيجابا على بيئة الأعمال خاصة في تشجيع المستثمرين للإقبال على عمل مشاريعهم، لما للرقمنة من آثار هامة نوجزها في ما يلي:

أولا- تجسيد الشفافية: يقصد بالشفافية تمكين المستثمرين بعض النظر عن مركزهم القانوني من الحق في الحصول على المعلومة الخاصة بطريقة ممارسة نشاطهم من طرف الهيئات المشرفة على مراقبة و متابعة المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى الهيئات المتدخلة في عمليات الاستثمار ومن ذلك إدارة الضرائب وإدارة الجمارك والبنوك والمؤسسات المالية، ومن ثم يحق للمستثمر الحصول على المعلومات و الإلمام بالإجراءات القانونية الواجب مراعاتها تسهلا لعلمية الاستثمار وتحفيزه، وبموجب مبدأ الشفافية يتم استبعاد الممارسات والمناورات والتعقيدات والمحاباة في التعامل بين المستثمرين، وبالتالي مراعاة الشفافية تشكل ضمانة للمعادلة العادلة بين المستثمرين ووضع حد للفساد المرتبط بالاستثمار.³³

ثانيا- النزاهة والشفافية في بيئة الأعمال: إن النزاهة والشفافية هي مجموعة السلوكيات والقيم التي تتداخل في تركيبة الحياة الإجتماعية والتي تكشف عن قدر من الاتساق بين الأقوال والأفعال، وهي ذات قيمة أخلاقية من بين أهم الفضائل وأكثرها فاعلية، فهي تتسم بخمس قيم أساسية هي: الصدق، الثقة، العدل، الإحترام والمسؤولية، وعليه فالرقمنة تبعث على الثقة وتجعل المستثمر يؤمن بوجود ما يسمى بقواعد العدالة والمسؤولية، ومن هنا يبدأ إستقطاب المستثمرين في القطاعات المهمة ومنها ذات الأنشطة الصناعية.³⁴

ثالثا-تحقيق مبدأ المساواة بين جميع المستثمرين: من أجل تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المستثمرين على حدٍ سواء، ومن المهم التذكير بما كان يعانيه المستثمرين سابقا من صعوبات كبيرة من أجل الحصول على العقار الصناعي، جزاء التعقيدات الإدارية من جهة وكذا طبيعة الاجراءات في حد ذاتها، ولذلك فالمرشح الجزائري بادر إلى تحسين تلك الاجراءات من خلال استحداث ما يسمى بالمنصة الرقمية للمستثمر ، بغرض الحد من تلك الممارسات السلبية التي كان يتعرض لها المستثمرين ، وتمكينهم من القيام بكل الاجراءات اللازمة بغرض الحصول على العقار الصناعي عن طريق الأنترنت.³⁵

الخلاصة:

إنّ التطور الحاصل في العالم والذي كان نتيجة استخدام أغلب الدول للتكنولوجيات الحديثة، كان له الأثر البالغ في تحقيق النتائج الايجابية في تفعيل النشاط الانتاجي في القطاعات ذات الاهمية في الاستثمار، لذلك فإن مؤشرات الوصول إلى النتائج العالية في قطاع الاستثمار الصناعي تعتمد أساسا على معيار الرقمنة في كثير من الدول، وكنتيجة حتمية فإن اعتماد المنصات الرقمية يعتبر بمثابة الوسيلة

المثلى في الوقت الحالي للأخذ بها كأحد المعايير المطلوبة لتطوير الاستثمار في المجالات المختلفة، ومنها مجال الصناعة لأنه أحد الاقطاب الداعمة للاقتصاد.

ولقد أثبتت الرقمنة تأثيرها على تقديم الأداء الايجابي والرفع من قدرات الادارة، وشم تفعيل علاقة الثقة بينها وبين المستثمر، فنظام الرقمنة يُطور في الاداء ويبعث الضمانات التي يبعث عنها المستثمر قبل الدخول في مرحلة الاستفادة من العقار الصناعي والدخول بعدها إلى مراحل الاستغلال، ومادامت عملية الرقمنة هي القاعدة التي تعتمد عليها الدولة في تكوين الادارة الالكترونية، فمن المؤكد أنها تسعى إلى تحقيق الاهداف المطلوبة، لأن تامين العمل بنظام الرقمنة كما أشرنا من خلال الورقة البحثية يهدف بالأساس إلى حماية العلاقة بين الادارة الذي يتجلى دورها في حماية الاملاك العقارية ذات الطبيعة الصناعية وبين المستثمر الذي يكون طرفا في تلك العلاقة وفقا لما تقتضيه آليات المنح القانوني للعقار الصناعي في إطار الاستثمار.

وللاشارة فإن الاستثمار في القطاع الصناعي كان ولا زال يُشكل أولوية في برنامج الحكومات الجزائية المتعاقبة لكونه يساهم بشكل كبير في الدفع بعجلة التنمية.

ولهذا فإن استحداث المشرع الجزائري للمنصة الرقمية للمستثمر يسير في الاتجاه الصحيح ويعتبر تجربة جديدة في سبيل رقمنة المصالح المترتبة المتدخلة في منح العقار الصناعي، من أجل تحقيق عدة أهداف تصب في صالح المستثمر، ورغم حداثة إلا أنها لا تخلو من بعض العقبات ومن الضروري المضي قدما في سبيل تدارك كل النقائص التي قد تحدث.

المقترحات:

وفي هذا الاطار فإننا نردّ بعض الاقتراحات والتي نعتقد بضرورة الأخذ بها تشجيعا لعملية الاستثمار، ومنها:

- ضرورة ربط المنصة الرقمية للمستثمر بالادارات ذات الصلة، ما يساهم في إزالة كل التعقيدات الادارية، وبخاصة الاشكالات المترتبة بإدارة مسح الأراضي والحفظ العقاري، ما يُمكن هاته الإدارة من التدخل المباشر عبر المنصة الرقمية من تصحيح الأخطاء المادية المحتملة التي تخص في الغالب الإحداثيات المتعلقة بالعقار الصناعي.

- العمل على المرافقة الفعالة للمستثمرين للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الرقمنة في قطاع الاستثمار، ويكون ذلك من خلال تكوين إطارات من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بصفتها المسيرة للمنصة الرقمية للمستثمر وتزويدهم بكافة الامكانيات لتحقيق ذلك.

- ضرورة تخصيص الموارد المالية لتحديث مشاريع الرقمنة في المجالات التي تخص مجال الاستثمار، ومن بينها صيانة الشبكات التقنية ذات العلاقة بالمنصة الرقمية للمستثمر.

الهوامش:

- 1- جمال زمورة، دور التحول الرقمي في تحسين أداء المنظمات العمومية - دراسة حالة قطاع الصحة بولاية باتنة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2024/2023، ص 4.
- 2- سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل إلى جاليات الإبداع التفاعلي، بيروت المركز الثقافي العربي، 2005، ص 21.
- 3- صليحة شريفي وخرباشي زهرة، رقمنة الإدارات العمومية كآلية لتحسين خدماتها- دراسة حالة مديرية التشغيل لولاية برج بوعريش، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة برج بوعريش، 2021/2022، ص 13.
- 4- جمال زمورة، مرجع سابق، ص 12.
- 5- يُراجع في ذلك المادة رقم 23، من القانون رقم 18/22، المؤرخ في 2022/07/24، ج ر عدد 50، الصادرة في 2022/07/28.
- 6- عبد الغني مقدم، عبد الفتاح مدلل، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر -قطاع العدالة نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2016-2017، ص 31.
- 7- حياة بولوط، التحول الرقمي وجودة التعليم العالي - التعلم الإلكتروني نموذجاً، المؤتمر الدولي العلمي 2023، الرقمنة وتأثيرها على جودة التعليم العالي في الدول النامية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2023، ص 15.
- 8- نصيرة ربيع، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 1036.
- 9- عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، الجزء الأول، 2017، ص 63.
- 10- أسماء زفلوي وأسماء بن عومر، أهمية الرقمنة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري - دراسة حالة الفرع المحلي لولاية أدرار، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2021/2020، ص 09.
- 11- نصيرة ربيع، مرجع سابق، ص 1036.

- 12-عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 63.
- 13-حازم حجلة سعيدة ومن معها، واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر "الآليات والسبل"، المجلة الجزائرية للإقتصاد الجزائري، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2022، ص 128.
- 14-عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 25.
- 15-أحمد خيرى، ومن معه، أثر المنصات الإلكترونية على فاعلية التدريب في المنظمات العامة، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، جامعة المدية، الجزائر، مجلد 05، عدد 03، 2020، ص 65.
- 16-سيف سويدي، صناعة المنصات الرقمية، منصة أريد للنشر والتوزيع، ط 1، ماليزيا، 2020، ص 13.
- 17-حرفوش مداني، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر-المنصة الرقمية للمستثمر-نموذجاً-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، المجلد 06، عدد خاص، 2023، ص 16.
- 18-منير براخ، رضا مهدي، رقمنة قطاع الإستثمار في الجزائر طريق للحكومة " المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 200.
- 19-نصيرة ربيع، مرجع سابق، ص 1041.
- 20-منير براخ، رضا مهدي، المرجع السابق، ص 203.
- 21-يُراجع في ذلك المادة رقم 23فقرة 01، من القانون رقم 18/22، المؤرخ في 2022/07/24، ج ر عدد 50، الصادرة في 2022/07/28.
- 22-القانون رقم 18/22، المذكور سابقاً.
- 23-جاء في نص القانون رقم 18/22، السابق ذكره، أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمنشأة بموجب المادة 6 من الأمر رقم 03/01، المؤرخ في 2001/08/20، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، لسنة 2001، والملغى، "تسمى من الآن فصاعداً"الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"، وقد صدر النص المنظم لها وهو المرسوم التنفيذي رقم 298/22، المؤرخ في 2022/09/08 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، وفصل في مهام الوكالة وتشكيلته، ج ر عدد 60، لسنة 2022.
- 24-جمال بوسنة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ودورها في حوكمة العقار الإقتصادي، مقال منشور بمجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة أم البواقي، المجلد: 08، العدد: الأول، سنة: 2024، ص 601.
- 25-يُراجع في ذلك المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 487/23، المؤرخ في 2023/12/28، الذي يحدد شروط وكيفية منح الإمتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الإقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، المؤرخة في 2023/12/30.
- 26-يُراجع في ذلك المادة الرابعة-فقرة أولى، من المرسوم التنفيذي رقم 487/23، المؤرخ في 2023/12/28، المذكور سابقاً.
- 27-يُراجع في ذلك المادة السادسة -فقرة 2، من المرسوم التنفيذي رقم 487/23، المذكور سابقاً.

- 28- يُراجع في ذلك الملحق الأول، من المرسوم التنفيذي رقم 487/23، المؤرخ في 28/12/2023، المذكور سابقا.
- 29- يُراجع في ذلك المادة السابعة، من المرجع نفسه.
- 30- محمد لعشاش، المبادئ والضمانات في ظل قانون الإستثمار الجديد رقم 18/22، من التكريس إلى التعزيز، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 15، عدد 03، جويلية 2023، السنة الخامسة عشر، ص 178.
- 31- يُراجع في ذلك المادة الرابعة-فقرة ثانية، من المرسوم التنفيذي رقم 487/23، المؤرخ في 28/12/2023، المذكور سابقا.
- 32- إرزيل الكاهنة، مكانة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في التجارة الخارجية، الملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية في الجزائر، كلية الحقوق والآداب، جامعة قلمة، الجزائر، 2010، ص 72.
- 33- هجيرة تومي، الأطر القانونية للاستثمار في الجزائر في ظل الرقمنة، بيت الأفكار، الجزائر، الطبعة الأولى، 2024، ص 107-108.
- 34- هجيرة تومي، المرجع السابق، ص 108.
- 35- المادة 23 من القانون رقم 18/22، المرجع السابق.